دور مؤسسات التعليم العالي وإسهاماتها في تنمية الصناعات والأعمال الحرفية وتطويرها

الدكتور/ عبد الرؤوف عبده محمد الرمانة

أستاذ المناهج وطرق تدريس التربية الإسلامية المساعد

قسم العلوم التربوية – كلية التربية في الحديدة، جامعة الحديدة

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة دور مؤسسات التعليم العالي وإسهاماتها في تنمية الصناعات والأعمال الحرفية وتطويرها؛ وذلك لأن أولى الاهتمامات التربوية هو الاحتفاظ بثقافة المجتمع، وعطاءات حضارته، والإسهام في إثرائها وتطويرها. وتأتي أهمية البحث من الدور المهمّ الذي يؤديه التعليم العالي في حياة الأمم والشعوب، وحياة أبنائها، وفي تحديد مقدراتها، ومستقبلها، وقد استطاعت بعض الدول أن تحقق نموها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي باعتمادها على مؤسسات التعليم العالي، بصفتها مدخلاً طبيعيًّا لأية تنمية ما، إذ إن الإنسان سيظل هدف التنمية، ووسيلتها. ووظيفة التعليم العالي تنعكس بصورة رئيسة في تنمية الموارد البشرية، وتطويرها، وإيجاد المهارات، والتخصصات الضرورية لعملية التنمية، وأن التحول المطلوب هو أن تكسر الجامعات كل هذه الحواجز القائمة بينها ومجتمعها، وأن تسعى إلى تغيير إستراتيجية التعليم، ووسائله، وتكتيكاته، واستحداث نسق في برامجها موازٍ للبرامج الأكاديمية يولي اهتمامًا بهذه الصناعات والحِرَف، وذلك إلى أن تصبح منظمات تعلم تهدف إلى التطوير والتجديد المجتمعي، ولصناعة الأفكار الحرفية، وتحويلها إلى منتجاتٍ، وإلى توظيف التفكير المنظومي لهذه الصناعات اليدوية. والمنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف الواقع، وتحليل مكوناته؛ تشخيصاً لأبعاده المختلفة للتوصل إلى جملة من النتائج، والاقتراحات والحلول.

وقد خلص البحث إلى نتائج عدة، أبرزها أن الصناعات والأعمال الحرفية تعد نتاجًا ونسيجًا ثقافيًّا يمثل جزءًا مهمًّا من فكرنا الإجتماعي ومرجعية أساسية – كخصوصية – لخلاصة تجربة حضارية وتربوية، يجب أن نستمد منه أهدافنا وفلسفتنا التربوية. وأن على مؤسسات التعليم العالي أن تتبنَّى قيمًا جديدة، تؤمن برفع مكانة العمل اليدوي، ودعم الأنشطة السكانية المتمركزة حول تفعيل الدور الأسري والشراكة مع المجتمع.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التعليم العالي، التنمية، التطوير، الإسهام، الصناعات، الأعمال الحرفية.

Abstract:

This research aims to identify the role of higher education institutions and their contributions to the development of industries and crafts; This is because the first educational concern is to preserve the culture of society, to bid for its civilization, and to contribute to its enrichment and development. The importance of research comes from the important role played by higher education in the lives of nations and peoples, and the lives of their children, and in determining their capabilities, and their future, and some countries have been able to achieve cultural, social and economic growth by relying on institutions of higher education, as a natural input to any development, as the human being will remain the goal of development, and its means. The function of higher education is mainly reflected in the development of human resources, development, and the creation of skills and specializations necessary for the development process, and that the required transformation is that universities break down all these barriers between them and their society, and seek to change the strategy of education, its means, and tactics, and develop a format in their programs parallel to academic programs that pays attention to these industries and crafts. To become learning organizations aimed at community development and renewal, the manufacture of artisan ideas, their transformation into products, and the use of systemic thinking for these handicrafts. The method of study is descriptive.

The research came to several results, most notably that industries and crafts are a product and cultural fabric that represents an important part of our social thought and a basic reference - as a peculiarity - to the conclusion of a civilized and educational experience, from which we must derive our goals and educational philosophy. Higher education institutions should adopt new values that believe in raising the status of manual labor and supporting population activities focused on activating the family role and partnership with the community.

Keywords: Higher Education Institutions, Development, Development, Contribution, Industries, Crafts.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين نبينا محمد بن عبدالله، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أمّا بعد:

فإن التفرد الحضاري اليمني هو نتاج تفرد في الكفاءة لنوعية الإنسان والأرض وبشهادة الوحي ولنوعية التلازم الوثيق بين ثنائية الطيبة والحكمة لمكنونهم البيئي، وبما أسعفتهم به قدر لكيفية التعامل مع أعقد تنوع تضاريسي فرضته قوى طبيعتهم عليهم. ولذلك كان لا بد من الأخذ بمفهوم الزمن كإحدى المتغيرات المطلوبة لأبعاد مخططاته الاقتصادية لبنائه الحضاري في اختصار المسافات، وتقريب الفواصل، والمحاولة لكسر العزلة المفروضة بين بعضهم بفضل ذلك التعقيد المشكل لتناثراتهم، وتجمعاتهم السكانية على امتداد رقعتهم الجغرافية.

إن التميز الحرفي لصنوف من الإبداع والفنون والهندسة الحضارية الإبتكارية هو حصيلة ثلاثية معادلته– السالف ذكرها- فاحتفظ بالتربة في أعالي الجبال، وشيد السدود والحواجز؛ لزراعتها، وتنوع في صناعاته الحرفية، وأعماله اليدوية؛ لتحقيق تنوعه الإنتاجي.

إن الوضع الجغرافي الجيوحضاري لليمن قد هيأ له أن يكون من أكثر البلدان ثراءً في أصالته وعراقته؛ ولذلك فنحن معنيون بزيادة ترسيخ الدلالات بهويتنا، وشخصيتنا المميزة في الحياة الوطنية؛ حفاظاً على كياننا الاجتماعي، وركائزه الفكرية والثقافية. إن دراسة الماضي هو بعدٌ قائم لفهم الحاضر، ولتشخيص محدداته بآماله، وتطلعاته، وللإمكانية في التعرف على مشكلاته القائمة بمسبباتها الزمانية والمكانية. كما أن المخططات الاقتصادية تتضمن شروطاً تخرج عن اختصاصي واضعيها من الاقتصاديين، هذه الشروط ذات صبغة ثقافية واجتماعية في إطار المعادلة الحضارية (الإنسان – التراب- الزمن). (الصاوي مجلة المعرفة). وإن التفريط برصيد تجربته، وتفردها في العمل والإنتاج قد جاء نتيجة لعدم إدراكنا بأهمية هذه الصناعات، وتلك الأعمال الحرفية، والذي يعد نتاج تراكم خبراتي وإبداعي لألوف السنين، وبصفته مقومًا من مقومات تحضره، وخصوصية أسرار التفاعل البيئي بين الإنسان اليمني وبيئته بما يمثل منعطفًا سببيًّا لتخلفه واستسلامه لظاهرتي الفقر والبطالة القائمة لمجتمعه؛ لذلك فإعادة تفعيل التجربة قد يمثل أهم البرامج الفاعلة لإستراتيجية التخفيف من الفقر والبطالة المتطلبة للمجتمع نفسه بخصوصياته، وعلى نفس بقعته الجغرافية بأسرارها؛ ذلك لمرونتها في استجابتها، ومناسبتها لمختلف الظروف والمناطق، وتنوعها؛ لتلبي اختلاف طبقاته الاجتماعية.

ولأهمية الدور القيادي والتنويري والتوجيهي المفترض لمؤسسات التعليم العالي في قيادتها لعملية التطوير والتحول والمعالجة لمشكلات محيطها المجتمعي كان لا بد من القيام بمثل هذه البرامج والآليات الممكنة، والقادرة على تقديم حلولٍ لمشكلاته القائمة؛ وذلك بإعادة تفعيل هذه التجربة

بصفتها خصوصية أو أحد البرامج المؤمل منها الإسهام إسهامًا فاعلًا لمحو أميتها الوظيفية المجتمعية؛ ولذلك هدفت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

(1) ما أهمية الصناعات والأعمال الحرفية، وأنواعها في اليمن؟

(2) ما دور التربية في تكوين الإتجاهات الإيجابية نحو الصناعات والأعمال الحرفية؟

(3) ما دور مؤسسات التعليم العالي وإسهاماتها في تنمية الصناعات والأعمال الحرفية، وتطويرها؟

(4) ما المتطلبات الواجب على مؤسسات التعليم القيام بها للإسهام في التنمية الحرفية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، سيستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف الواقع، وتحليل مكوناته؛ تشخيصاً لأبعاده المختلفة للتوصل إلى جملة من النتائج، الاقتراحات والحلول.

وقد اقتضت طبيعةالبحث أن يكون في مقدمة وثلاثة مباحث، ثم خاتمة فيها أبرز النتائج والاقتراحات والحلول. والله أسأل التوفيق.

المبحث الأول

أهمية الصناعات والأعمال الحرفية، و أنواعها في اليمن.

المطلب الأول

أهمية الصناعات والأعمال الحرفية:

إن هذه الصناعات والأعمال الحرفية تمثل أحد أهم الأبعاد الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية للمجتمع اليمني، ومقومًا رئيسًا من مقومات تحضره، التي مكنته من تحقيق نوع من المدنية، ونوع من التحضر المطلوب، الذي انعكس بدوره في تحسين مسار حياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ ولذلك تبدو أهمية هذه الحرف الصناعات، من خلال أبعاد عدّة، -في غاية الأهمية- هي البعد الفكري، والثقافي والجغرافي والديمغرافي، والبعد الاقتصادي.

أ- الأهمية من المنظور الفكري والثقافي

ارتبطت هذه الصناعات ارتباطًا وثيقًا بالحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛ لبعدهم الحضاري، أوبفعل التراكم الخبراتي والتربوي المكتسب، والتي تمت بلورتها، وتشكيلها من علاقة الإنسان اليمني بمحيطه البيئي، وبمصادره، ومكوناته المادية والبشرية بما يعد نتاجًا فكريًّا، ونسيجًا ثقافيًّا، لا يمكن الفصل بينه وبين مجتمعة، أو محاولة الاستغناء عنه، أو تجاهله من الناحية التربوية؛ لأن من أهم الوظائف التربوية الاحتفاظ بثقافة المجتمع، وعطاءات حضارته، والإسهام في إثرائها، وتطويرها.

وبما إن مؤسسات التعليم العالي إحدى هذه الوسائط التربوية الهامة في مجتمعنا، فإن كثيرًا من الصناعات اليدوية والحرفية، وكذلك المهارات والتقاليد النافعة التي يتوارثها المجتمع جيلاً بعد

جيلٍ، تم نسيانها، وتركها تحت ضغط الغزو الفكري العلمي والقيمي، ولم تعمل جامعاتنا على إنقاذها وحمايتها، وقد تسبب ذلك في تحمل المجتمع لأعباء مالية كبيرة. (العسلي، 1998م: ص101).

ب –الأهمية من المنظور الجغرافي والديمغرافي

يُعد الجزء الطبيعي من بيئة الإنسان أحد المؤثرات القوية في حياة الإنسان، التي تكسب كل بيئة من البيئات خصائصها، ومميزاتها. فالتنوع التضاريسي المعقد، وصعوبة المواصلات، والتنقل قد أحدث نوعًا من العزلة القائمة بين تجمعاتها السكانية، والذي بدوره أوجد تنوعات قبلية مصغرة على مستوى مناطقهم، ولمحددات بيئتهم المادية، فانعكس بدوره على أدائهم، ونشاطاتهم السكانية والحرفية بما يعد تمايزًا حرفيًّا من منطقة إلى أخرى طبقًا للتمايز المناخي، والتضاريسي، ولطبيعة الأرض، وخاماتها المحلية.

والتعرف الدقيق على خصوصية البيئة الجغرافية والطبيعية لليمن يقودنا إلى تحديد نوع العلاقة الوثيقة بينها وبين هذه الحرف والأعمال اليدوية التي جاءت نتاجًا بعديًّا لتفاعل الإنسان اليمني ببيئته من خلال عملية التأثير والتأثر، وذلك على النحو الآتي:

(1) التنوع التضاريسي والتشتت السكاني:

إن التنوع التضاريسي المعقد هو من المتغيرات الثابتة للبيئة اليمنية، التي مثلت أحد أهم الأبعاد القائمة؛ لامتهان هذه الصناعات والحرف اليدوية، طبقًا لمرتفعاتها الشاهقة، وسهولها الممتدة، ومياهها بطول يصل إلى أكثر من (2200) كيلومتر، والتي أسهمت في تحديد نوعية وحجم نقاط تجمعاتها السكانية المتناثرة على امتداد رقعتها الجغرافية في إطار المعادلة الحضارية: (الإنسان + التراب + الزمن)؛ لتحقيق الإنتاج.

إن الأخذ بمفهوم الزمن يعد أحد المتغيرات سلبًا أو إيجابًا في إنجاح عملية الإنتاج لهذه الصناعات، وللتغلب على حواجز العزلة والوعورة، وتباعد المسافات، إذ كان لا بد من أن تتم عملية الإنتاج كل في مربعه، ودائرة تواجده الأسري، وبما تتوافر لديه من مقومات الإنتاج؛ اختصارًا للكلفة والوقت والجهد؛ ولذلك جاء التنوع الحرفي طبقًا لنوع محددات مربع كل منهم بما مكنهم من عملية الإنتاج، وهنا يكمن أهمية نجاح هذه الصناعات وتنوعها. وعليه فمحددات الماضي هي بعد الحاضر في إمكانية التغلب على مشكلة التناثر السكاني لأكثر من مائةٍ وخمسة آلاف نقطة تجمع سكاني 70%، منها تجمعات قروية بتفعيل التجربة، وإعادتها؛ لاختصار المسافات، وتنويع الإنتاج، وبما يتناسب مع تنوعهم المناخي لكل منطقة على حدة، ولما تزخر به بيئتهم من مقومات إنتاجية.

(2) قدرة هذه الصناعات والحرف على اختزال الكثافة السكانية والزيادة العددية:

تقوم فكرة الصناعات الحرفية واليدوية على ثلاثية الأبعاد، هي: (إن لقمة العيش حق لكل فم، وإن العمل واجب على كل ساعد، وإن الأسرة مرتكز هام للنجاح)؛ ولذلك فهي تستطيع مجاراة أية كثافة سكانية خصوصًا المجتمعات البدائية والفقيرة؛ نظراً لمرونتها في الاستجابة للظروف المختلفة،

وتنوع البيئات على اختلاف مستوياتها، وتنوع طبقاتها سواء في المجتمع اليمني، أو غيره من المجتمعات المتشابهة. وقد ثبت نجاح هذه التجربة سواء في اليمن أو في غيرها من الدول المشابهة كالصين، وباكستان، والهند، ودول شرق آسيا.

كما يمثل حجم الأسرة اليمنية بزيادة عدد أفرادها – بصفته خصوصية للمجتمع اليمني دون غيره- عاملاً معززًا في مدى زيادة إنتاج وتحسين مستوى هذه الأسر، وبصورة إيجابية بما يسهم في زيادة عائداتها الاقتصادية، وزيادة قدرتها الشرائية، وتوفير مدخراتها، وبصورة عكسية تتأثر فيها الأسر قليلة العدد.

إن قلب المعادلة النسبية لمعضلة الزيادة السكانية 3.2% حسب تعداد 2004م ولمعدل خصوبة يصل إلى 6.2% (مسح صحة الأسرة، 2004م) إلى عامل إيجابي، ولزيادة الإنتاج يمكن تحقيقه من خلال التدريب والتأهيل؛ لامتهان الصناعات والأعمال الحرفية، إذ تصبح المعادلة فيها على النحو الآتي:

(زيادة مجموع أفراد الأسرة زيادة ساعات طول العمل زيادة الإنتاج زيادة العائد الاقتصادي)

فَدَخْلٌ أقوى، وعائداتٌ أكثر للأسر ذات الكثافة العددية، وبالعكس، وهو ما يتلاءم مع الزيادة العددية لأفراد الأسرة اليمنية بما يعد من أنجح المعالجات لخصوصية الزيادة العددية لمتوسط حجم الأسرة اليمنية.

(3) تسهم في الحد من عملية الهجرة من الريف إلى المدينة:

تعد هذه الصناعات من أهم البرامج القادرة على تحقيق الاستقرار المعيشي للقرويين، بل للمجتمع الريفي خاصة؛ إذ يزداد العائد الاقتصادي، والقدرة الادخارية للأسرة الريفية أكثر حالاً من الأسر التي في المدن والتجمعات الكبيرة، مما يعد من أهم الاستثمارات في العالم القروي، فعملت على تحسين ظروفهم المعيشية، إضافة إلى التنوع الحرفي القائم لتنويع مصادر الدخل القائم على: الزراعة، و الرعي، وتربية الدواجن، وإنتاج العسل، والصناعات النسيجية، وبما يسهم في تحقيق نوع من الاكتفاء الغذائي، الذي بدوره انعكس بصورة إيجابية على حياتهم المعيشية، ولتحقيق الرضا المعيشي.

(4) رفع نسبة مشاركة المرأة في عملية الإنتاج:

تصل نسبة الإناث إلى 49.2% من إجمالي عدد السكان في اليمن 69.2%، منهن أميات (مسح صحة الأسرة: 2003م)، مما يعني أن نصف السكان تقريبًا سيظل عاطلاً، وغير قادر على الدخول إلى سوق العمل؛ نظراً لارتفاع نسبة الأمية، إضافة إلى العادات والتقاليد التي تقف حاجزًا أمام خروج المرأة إلى العمل، لا سيما أن نسبة كبيرة منهن في الأرياف، ولذلك فالصناعات الحرفية تستطيع أن تسهم بتوفير فرص عمل للمرأة؛ إذ تؤدي المرأة دورًا مهمًّا في إنجاح هذه الصناعات في المناطق الريفية قيادةً، وإشرافًا وإنتاجًا، ومن خلالها نستطيع كسر الحاجز الاجتماعي لمنع المرأة من خروجها إلى العمل إذ تعمل في بيتها، إضافة إلى تشغيل قطاع واسع تمثل المرأة فيه نسبة كبيرة تصل إلى 50% من نسبة القوى القادرة على الإنتاج، وعلى وجه الخصوص في النساء الأميات.

ج- الأهمية من المنظور الاقتصادي:

يشير الدكتور بدر صالح أن نصف سكان اليمن هم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، وسوف يدخلون سوق العمل، وفي حالة عدم حصولهم على سوق العمل سينضمون إلى صفوف البطالة، وتزداد معدلات البطالة إلى 20.5% في الفئة العمرية أقل من 15 سنة، وهذه مسألة مثيرة للقلق؛ إذ ينبغي تطوير أنشطة اقتصادية، وإنتاجية، من شأنها خلق فرص عمل لامتصاص الصف الواسع من الشباب في هذه الفئة العمرية الحرجة قبل الانزلاق في الجوانب السلبية، التي تفرزها البطالة، كالفقر، والسرقة، والعنف، والجريمة. وقد رأى لمعالجة ذلك أن يتم تقويم الدعومات المقدمة من البرامج والمؤسسات الاجتماعية المحلية والأجنبية، والقروض والمساعدات، والهبات مباشرة نحو الفئة المستهدفة، وخصوصًا الأرياف بدلاً من الورش والحلقات النقاشية، التي ينفق عليها الكثير من الأموال. ومع تسليمنا بالرأي إلا أنه لم يقدم برامج، وآليات عملية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الدعومات المقدمة؛ ولذلك فإن أفضل البرامج والآليات التي يمكن تقديمها حلولًا، ومعالجات للمشكلات تتمثل في تبني برنامج الصناعات والأعمال الحرفية، التي يمكن أن تسهم في معالجة جزء لا يستهان به من الاختلالات الهيكلية للاقتصاد اليمني من خلال:

(1) توسيع مصادر قاعدة الدخل وتقوية القدرة الإنتاجية.

(2) توفير القدرة الشرائية، والوفر الإدخاري لدى أفراد المجتمع؛ نتيجة لتحول شريحة كبيرة إلى قدرة إنتاجية، ولزيادة الدخول، وتوفير فرص العمل.

(3) اشتراك القطاع الخاص للمساهمة للاستثمار في هذا الجانب، وكذا مؤسسات ومنظمات المجتمع اليمني للتطوير. وهذا بدوره سيؤدي إلى حصول نوع من الاستقرار الاجتماعي، ولا سيما في المجتمع الريفي الذي يمثل نسبة كبيرة تصل إلى 70% من إجمالي نسبة السكان في اليمن، والتي ستعكس فيه الصناعات والأعمال الحرفية دورًا مهمًّا من خلال المؤشرات التالية:

- سرعة تأهيل وتدريب قطاع واسع، وتحويلها إلى قوة إنتاجية بدلاً من كونها قوى عاطلة.
- التقليل من نسبة البطالة، وكذلك نسبة الفقر الحالية، وبمعدلات كبيرة، وبفترة زمنية وجيزة.
- ارتفاع مشاركة أفراد المجتمع، وخاصة المرأة الأمية، إذ يعتمد نجاح هذه الصناعات على مجموعة أفراد الأسرة.
- تقليل الضغوط على مؤسسات الضمان الاجتماعي، ونظمه.
- التقليل من نسبة الهجرة من الريف إلى المدينة، وتوفير الاستقرار الريفي، الذي يؤدي إلى التخفيض من القدرة الاستهلاكية، وبالمقابل إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع الريفي.
- الكلفة التقديرية المتواضعة لعملية التدريب والتأهيل والإنتاج، وهذا يتناسب مع وضعية الاقتصاد اليمني، الذي يفتقر إلى قوة رأس المال المطلوب.

- تمثل العولمة بأبعادها الاقتصادية والثقافية همًّا بعديًّا يؤخذ بعين الاعتبار، ولاسيما أن اقتصادنا يتميز بأنه اقتصاد كثيف العمالة، وعمالة غير مؤهلة إن لم تقل نسبة كبيرة منها أمية، وغير قادرة على التعامل فنيًّا مع متغيرات العولمة، إذ تمثل هذه الصناعات والأعمال ملاذًا آمناً لها، مقابل احتياجات سوق العمل للشركات الوافدة، والمتطلبات التطويرية في المجتمع.

المطلب الثاني

أنواع الصناعات والأعمال الحرفية.

مما لا شك فيه أن مجتمعنا اليمني يزخر بالكثير من الأيادي العاملة في مجال الصناعات والأعمال الحرفية التي تعد رافدًا أساسيًّا في إحياء تراثنا اليمني بشتى أنواعه، والتي تعكس الواقع اليمني والشخصية اليمنية القادرة على تطوير ذاتها ثقافيًّا، واجتماعيًّا واقتصاديًّا، إذ تعد ملمحًا حضاريًّا، ونسيجًا ثقافيًّا يعبر عن الهوية والإنتماء إلى الأرض والإنسان، إذ جاء تنوعها طبقًا لتنوع محددات مكونات بيئتهم المادية والبشرية التي منها:

1- الصناعات النسيجية (الحياكة).
2- صناعة العقيق .
3- الصناعات الجلدية .
4- صناعة السجاد والخزف .
5- صناعة الفخاريات والزجاج.
6- صناعة العمل وإكثاره .
7- صناعة البخور العطور .
8- صناعة الحبر.
9- الطب الشعبي.
10- صياغة الذهب والفضة.

المبحث الثاني

دور التربية في تكوين الإتجاهات الإيجابية

نحو تطوير الصناعات والأعمال الحرفي، وتنميتها.

نجد عند الحديث عن دور التربية في تأهيل الصناعات الحرفية، وتنميتها، والعمل اليدوي أن المدرسة تمثل قلب النظام التعليمي أينما وجد، كما أن الكليات والجامعات في مؤسسات التعليم تشكل عنصرًا رئيسًا في النظام التعليمي. فالمدرسة هي التي تبدأ بتشكيل عقول التلاميذ، وتوجيه اهتماماتهم، بل هي التي تحفز الإلهام لديهم، كما يسلم المربون بأن التلاميذ والمعلمين والإداريين والمشرفين وجميع أعضاء هيئة التدريس في المدرسة يأتون إلى المدرسة، وهم يحملون قيم المجتمع، وعاداته، وتقاليده، ومعتقداته، ومثله، واتجاهاته، فيتأثر المجتمع المدرسي بكل ذلك. كما يتأثرون به، وبالاتجاهات التي تسود البيئة والمجتمع المحيط؛ ولذلك ينبغي أن يوجد نوع من التكامل في المنهج والأبعاد البيئية والاجتماعية المؤثرة فيه، فالمدرسة بصفتها بيئةً للتعليم تتأثر بالبيئة التربوية الواسعة في المجتمع، ولذا ينبغي أن تقوم بوظائفها الاجتماعية والثقافية بما يخدم الطلاب والبيئة المحلية، ويعد التفاعل مع الوسط البيئي الذي يعيش فيه التلاميذ، والذي يعد جانبًا مهمًّا وأساسيًّا في العملية التعليمية، وتتبع هذه الأهمية من الحاجة إلى مساعدة التلاميذ على تكوين اتجاهات إيجابية نحو البيئة؛ للمحافظة عليها، وترشيد استخدامها، وكذلك الحاجة إلى فهم أفضل للبيئة الطبيعية، وما تشمل من موارد، والحاجة إلى التكيف معها، وكذا احترام نشاطات الكائنات المختلفة، والإسهام في تطويرها، فهل تسهم مناهجنا الثقافية في تنمية العلاقة بين التلاميذ، وبيئتهم الطبيعية والمجتمع المحلي والوطني؟ وهل تسهم مناهجنا في المحافظة على العادات والتقاليد الإيجابية، والصناعات اليدوية والحرفية والنشاطات السكانية وتطويرها؟ (المطلس 1996م: ص128).

إن الصناعات الحرفية والأعمال اليدوية كانت أحد أهم الأبعاد الحضارية لليمن، وبها اشتهرت، ومنها جاءت تسمية عاصمتهم بصنعاء من الصنعة، وهي الحرفة، إلا أنها تلفظ أنفاسها الأخيرة، وتوشك هذه الحرف على الانتهاء (الحداد، 1981م: 70). وإن إغفال المناهج التربوية لهذه الصناعات بصفتها نسيجًا ثقافيًّا، وتجاهلها قد أسهم في حصول نوع من الإعاقة المهنية للإنسان اليمني، بل أصبح عاجزًا عن التفاعل النشط مع المحيط البيئي؛ لأنه لا يعرفها، إذ يسهم التعليم في اليمن – مع الأسف الشديد- بدور رئيس في خلق مثل هذه المشكلات، فمناهج التعليم في وضعها الراهن تدمر علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية والاجتماعية؛ لأنها تتجاهل هذه البيئة تمامًا؛ ولأنها تشجع التلاميذ -ربما دون قصد- على الابتعاد عن مجالات النشاط السكاني في البيئة المحلية (المطلس، 1996م: ص128). ومع أن التقصير القائم لدور المدرسة لتكوين هذا الاتجاه فهذا لا يعني إغفال دور بقية مؤسسات المجتمع التربوية، كالمراكز، والكليات، والجامعات، وجميع مؤسسات التعليم والجمعيات والمنظمات المهنية ذات العلاقة بالتعليم والتعلم، وقد نضيف إلى ذلك المؤسسات،

والشركات، وأجهزة الدولة للقيام بدور حيوي وفعال؛ لإحياء تراث الأمة، والحفاظ عليه، وتطويره كنوع من تأكيد ثقافته الذاتية، وخصوصية هويته الثقافية الحضارية، وبوصفه عاملاً مهمًّا في التنمية الاجتماعية (Barrow 1986) .

إن من أولى اهتمامات التربية أن تساعد المتعلم على القيام بالنشاطات التي تتعلق بالحصول على ضروريات الحياة من طعام، ومأوى، وملبس، والتي تتعلق بالمحافظة على البيئة بطريقة غير مباشرة. (سبنسر ، 1859م) . فالمجتمع الذي تخدمه التربية بأوضاعه مصدرٌ مهمٌّ لاشتقاق غايات التربية، وهذه الأوضاع تاريخ المجتمع والتطورات التي مرت بها ثقافته الحالية، وأساليب الحياة والعيش فيه، وخصائصه، وتركيبه، ونظامه، وفلسفته، وقيمه، ومقوماته، وظروفه الجغرافية والطبيعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وموارده، ومشكلاته، وحاجاته، ومتطلباته؛ لربط الحاضر في فهم واقعه، وإمكانية التطوير والتغيير نحو الأفضل.

المبحث الثالث

دور مؤسسات التعليم العالي وإسهاماتها

في تطوير الصناعات والأعمال الحرفية، وتنميتها

إن دور مؤسسات التعليم العالي يجب ألا يقتصر على تقديم المعرفة، بل يمتد إلى التدريب على العمل، وزيادة الإنتاج، والاشتراك في الحياة الحضارية، وإلى فهم أفضل لحياة من حوله؛ وذلك من خلال التعرف الدقيق على مكونات واقعهم البيئي بمقدراته، وإمكانياته؛ ولتوجيه الطاقات، والإمكانيات بما يخدم حاجة المجتمع، ومتطلباته، ولإحداث نوع من العلاقات الأفقية والرأسية في المجتمع؛ لتحقيق ذلك عن طريق تشخيص مكونات واقعهم البيئي، بما يحويه من:

(1) تنمية قدرات الذكاء الطبيعي للأفراد:

للتعرف على واقعهم البيني، فعلى الرغم من أن الجينات تحتل دورًا في الذكاء إلا أن الخبرات التي يكتسبها الفرد تعمل على تشكيل ذكائه؛ لتشخيصه (Gardner). وعن طريق تقديم الخبرات المتكاملة عن منظومة واقعهم البيئي بمكوناته الآتية:

(أ) موروث حضاري، ونتاج فكري يمثل جزءًا مهمًّا، ومكونًا من مكونات نسيجه الاجتماعي، وبعده الثقافي الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

(ب) مصادره الطبيعية، ممثلاً بالأرض، وتضاريسها، وطبيعة سطحها، وكنوزها، والمناخ بحرارته، ورياحه، وأمطاره، وبحاره، وشمسه، وقمره، وحركة المد والجزر، وكل ما نجده جاهزًا من حولنا من طبيعة الأرض، وخصائص المناخ والجو وغير ذلك من الخامات الطبيعية التي تؤثر في حياة الإنسان اليمني بصفتها خصائص ومميزات اكتسبته بيئتهم الطبيعية.

(ج) المجتمع بمقوماته، ومقدراته الإنتاجية لماضيه، وبعده الحضاري، وحاضره بمشكلاته، وهمومه، وآماله وتطلعاته، ومتطلباته، وأساليب العيش فيه، وعاداته، وتقاليده، وخصائصه،

وتركيباته. ولذلك فمن المهم أن يتم التعرف على مكونات بيئتنا بما نمتلك من موروث ثقافي شارك في تشكيله وتهذيبه وتطويره أبناء مجتمعه على مر العصور بما يمثل جزءًا مهمًّا من فكرنا الاجتماعي، ومرجعية أساسية يجب أن نستمد منه أهدافنا، وفلسفتنا التربوية، وبما نمتلك من مصادر طبيعية كانت محددًا رئيسًا لنوعية وخصوصية ثقافته، ولعملية التأثير والتأثر؛ لتحديد نوعية العلاقة بين الإنسان اليمني ومكونات البيئة، إذ من العسير أن نفصل بين تلك المصادر وما توالى عليها من ثقافات عبر العصور. إن هناك نوعًا من العلاقة الوثيقة بين مصادر الثروة في بيئة من البيئات وبين تقدم سكانها اقتصاديًّا، وعلميًّا، واجتماعيًّا؛ لأن مصادر البيئة إذا أحسن الانتفاع بها كانت مصدرًا للخير والبركات (الدمرداش ، 1988م: ص70)؛ ولذلك فالنتاج الفكري لموروثنا الحضاري لم يكن وليد لحظة بعينها، أو فترة زمنية محددة، بل جاء نتاجًا لخطوات من التفكير التأملي والتجريبي؛ لإحداث التكييف المطلوب مع بيئتهم المحيطة بهم، وتسخيرها لصالحهم لأنواع من الهندسة والإبداع والفنون والصناعات والحرف اليدوية، والتي مكنتهم من قهر قوى الطبيعة المحيطة بهم، فبنوا المدرجات؛ للاحتفاظ بالتربة في أعالي الجبال من الانجراف، وشيدوا السدود والبرك والحواجز المائية، وبنوا القلاع والحصون والمعابد، وتغلبوا على أعتى وأعقد تنوع تضاريسي حوته بيئتهم، وحولوا الأراضي القاحلة إلى جنان خضراء، ونحتوا الجبال، وحولوها إلى مصدر لقوتهم، ولتحسين معيشتهم، وتنوعوا في الإنتاج طبقًا لتنوع مناخهم، فسادوا وحكموا العالم لأقوى حضارة عرفها التاريخ، حضارة يمنت التاريخية بما تعد تجربة فريدة، يمكن إعادتها أو جزءٌ منها بفعل توافر مقومات وعوامل ذلك التحضر، وعلى البقعة الجغرافية نفسها، والتضاريسية القائمة. فهل بالإمكان إنجاح إعادة تلك التجربة؟ وهل يمكن أن نبدأ من حيث انتهوا لإمكانية العودة الحضارية، ولم لا؟

هل قدمت مؤسسات التعليم العالي مزيدًا من إثراء التفكير لجانب مهم من جوانب حياتنا الثقافية؟

إن الصين شعبٌ حضاريٌ، إذ لم يتخل عن موروثه الحضاري، ونتاجه الفكري عندما قاد حركة التطور في وسطه المجتمعي، بل جعلها النواة الأساسية للبداية في عملية التطوير والتحديث الاجتماعي، وهو سر نجاحها. أننا بوصفنا مؤسسات تعليم عالٍ، مدعوون إلى التعرف الحقيقي لواقعنا من خلال الرجوع إلى ماضينا، وبعدنا الحضاري التاريخي للبداية الصحيحة في الانطلاق والمواكبة. إن المعضلة الرئيسة لمؤسسات التعليم هو ابتعادها عن واقعها، وهو مشكلتها الرئيسة مع محيطها البيئي والاجتماعي؛ الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بجدية في دور هذه المؤسسات؛ لارتباطها بصورة أكبر بواقعها، ومحيطها الاجتماعي، إن البيئة الطبيعية بما تزخر به من مكونات مادية، وبشرية لمياه إقليمية يصل مداها إلى أكثر من 2200 كم، كشواطئ بحرية، ولطاقاتها البشرية الضخمة، وتربتها الطبيعية بشهادة الوحي الإلهي ﴿بلدة طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ {سبا: 15}. كما أن التنوع الحرفي الموروث الذي جاء نتيجة عفوية لفلسفة اجتماعية ترى أن العمل واجب على كل ساعدٍ، وأن لكل ذرة ترابٍ

قيمة إقتصادية معينة، وأن كل مربع من مياها هو نتاج فعلي، وخلاصة لتجربةٍ، ولتنوع تضاريسي ومناخي وقبلي، شكل ذلك التنوع الحرفي واليدوي. وإن التصاق هذه الحرف، وتلك الصناعات بالحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية اليمنية هو أحد الأسرار الفنية والإبداعية، التي عمد إليها الإنسان اليمني بماضيه في تعامله مع التعقيد والتنوع التضاريسي، والقبلي والمناخي؛ ما مكنه من التغلب على مشكلاته، وهمومه.

إن البطالة والفقر المستشرية في الوسط المجتمعي هي تراكمات لمجموعة من الأخطاء، من أهمها: تخلي شريحة كبيرة من المجتمع عن تجذر علاقته بالبيئة ومكوناتها، وفي تخلفه بعملية التحول من مجتمع إنتاجي إلى مجتمع استهلاكي؛ بسبب ظروف ومتغيرات متعددة، شكلت محددات هذه المشكلة بطبيعتها الرئيسة، وصفتها الحالية، ولكي تقدم حلولاً لهذه المشكلات؛ يقتضي التعرف بدقة على طبيعة تلك المشكلات القائمة، ومسبباتها. فالتنوع التضاريسي المعقد كان السبب في التشتت والتناثر السكاني القائم، وكلاهما سبب لمتغير التنوع القبلي القائم بتركيبته الاجتماعية؛ ولذلك كان التنوع الحرفي طبقاً لمحددات التنوع المناخي والموسمي للأمطار. وفي حالة حدوث أية تغيرات دخيلة لهذه المحددات القائمة يمكن أن تؤدي إلى خلل يمكن تراكميًّا أن يؤدي إلى حدوث مشكلة، وهو ما عليه نحن الآن من مشكلة البطالة، واتساع رقعة الفقر، إضافة إلى الزيادة السكانية القائمة للمجتمع، وبمعدل نمو سكاني 3.5% وبتغذية من مؤسسات التعليم العالي لهذه الظاهرة، بمخرجاتها القائمة، وعدم قدرتها على تقديم حلول لتلك المشكلات، أو الحد منها.

(2) تقديم الدراسات والبحوث الحرفية المسهمة في تقديم حلول مشكلات الفقر والبطالة.

إن المجتمع يعول كثيرًا على مؤسسات التعليم العالي؛ لتخرجه من ضائقته التي يعيشها، ممثلة في البطالة، واتساع رقعة الفقر في البلاد. فهل نحن على استعداد للمساعدة في تحقيق ذلك؟ وهل تستطيع الجامعات تقديم برامج عملية لتوفير الآلاف من فرص العمل للقوى العاطلة؟

إننا مدعوون بصفتنا مؤسسات تعليم عالٍ إلى التعجيل بتلافي ما يعانيه المجتمع من بعض المشاكل النوعية التي قد تؤثر في مستوى مردوديته، وفعاليته؛ وذلك بإعادة النظر في البرامج والمناهج؛ بغية ملاءمتها مع متطلبات المجتمع المحلي (وزارة التربية بالمغرب، 1987م: ص31).

إن تقديم برامج عملية للتغلب على مشكلة البطالة هي إحدى الشواهد العملية لتأكيد قدرة هذه الجامعات على قيادة مجتمعها؛ ولذلك فالصناعات الحرفية واليدوية هي أحد أهم هذه البرامج الفعالة بما يتناسب مع ظروف المجتمع اليمني، وخصوصيته، والمشكلة بمسبباتها، ومتغيراتها. فهل نستطيع نحن أساتذة جامعات تقديم الرؤى والتصورات الكفيلة لتحقيق الاستقرار المهني لهذه الأسر؟ وما الكيفية لذلك؟

(3) تقريب الفجوة القائمة بين المجتمع والجامعة:

إن تقريب الفجوة القائمة بين المجتمع والجامعة لا يمكن تحقيقه إلا بإدراك كل عضو منا أهمية دوره في تقديم الخدمة المجتمعية لوسطه، بما يؤدي إلى تطويره، وتحسين أدائه، ومن ثم كسب ثقته بنا، والذي يأتي نتاجًا بعديًّا للتعرف على حاجات مجتمعه، ومتطلباته؛ للقيام بالمساعدة على تحقيقها. فانعزال المجتمع الجامعي عن مجتمعه داخل أسوار الحرم الجامعي قد باعد من تلك الفجوة، وأحدث نوعًا ما من الخلل في العلاقة المجتمعية بيننا وبين مجتمعنا، ودورنا القيادي المطلوب بما يزيد من حجم تلك الفجوة. والسؤال هو ما دور الجامعات اليمنية في تحقيق فهم أفضل للبيئة الطبيعية، وما تشمله من موارد، والحاجة إلى التكيف معها، والإسهام في تطويرها؟

إن أعضاء هيئة تدريس الجامعة، ومراكز البحوث مطالبون بتوسيع دائرة مهامهم؛ لتشمل التدريسية، والبحثية، والخدمة المجتمعية، وأن يركز بدرجة أساسية على المهام البحثية؛ مما يسهم في ردم الفجوة القائمة، ويعزز من خطوة التواصل المجتمعي والخدمي. ولذلك يوصي تقرير كارينجي بإعادة النظر في مجالات عمل الأستاذ الجامعي، وينادي بدمج خدمة التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع في عمل الأستاذ الجامعي (Bryer1990م: ص25).

وإن على الجامعات كسر القيود والحواجز القائمة بينها وبين مجتمعها، وأن تفتح أبوابها للجميع سواء المؤهلين تعليميًّا، أو غير المؤهلين، بوصفهم يمثلون شريحة واسعة في المجتمع من الضرورة بناء علاقات مجتمعية معهم كإحدى المسارات المتطلبة. كما أن خلق شراكه حقيقية مع مؤسسات القطاع الخاص يعد معيارًا آخر لتقريب التباعد القائم بين المجتمع وجامعاته؛ ولذلك ينبغي التفكير مليًّا في الكيفية التي بها نستطيع خلق تلك الشراكة المفقودة أو الآليات التي يمكن أن تسهم في تجذير تلك العلاقة؟

إن الارتباط لبناء علاقات وثيقة مع مؤسسات القطاع الخاص لا يمكن حصوله إلا عندما تتوفر القدرة الحقيقية لمؤسسات التعليم العالي في تحويل هذا القطاع إلى تابعٍ، بدلاً من أن تكون هي متبوعة له من خلال تقديم مشاريع ابتكارية إنتاجية ربحية ومتنوعة، تنال إعجابه، وتلبي حاجة المجتمع، وسوق العمل، والذي بدوره وبصورة متتابعة وناجحة يوجد الثقة، ويحدد نوعية العلاقة المطلوبة. فهل لدينا الاستعداد لمثل هذه المبادرات، وهذا التوجه المطلوب؟ كما أن قدرة هذه المؤسسات على نقل تجارب الشعوب، وخبراتها؛ لإمكانية التطوير والتحسين هو بعد آخر ينبغي لمؤسسات التعليم العالي أن تحرص على تقديمه للمجتمع؛ للمحاولة في اختصار المسافات، وتقريب الفواصل؛ ولأن نبدأ من حيث انتهى فيها الآخرون بما يناسب ظروفنا وإمكانياتنا..... وبما أن التراث الثقافي للمجتمع أحد أهم مصادر الأسس الاجتماعية، إضافة إلى القيم والمبادئ التي تسوده، والاحتياجات والمشكلات التي تهدف إلى حلها؛ لذلك فتقديم هذه الصناعات بصفتها إحدى هذه البرامج الممكنة لعلاج مشكلات البطالة والتخفيف من الفقر هي البديل الموائم والمناسب؛ لأنها نابعة

من الوسط البيئي والاجتماعي، بمسبباته، ومتغيراته التي لا تزال تؤدي دورًا بارزًا، سلبًا أو إيجابًا؛ لتحديد طبيعة وخصوصية تلك المشكلات من عدمها.

إن مهمتنا الحقيقية تحدد في إمكانيتنا تطوير علاقات أفقية، وتهيئة أنواع مختلفة من أشكال التكامل بين كل من التدريس والبحث والإنتاج، (باعباد،1994م: ص218) ولخلق وتوفير فرص العمل للشباب والعاطلين بما يعد من أهم المسارات البعدية المفقودة لتحديد نوعية العلاقة المطلوبة، وتوطيدها، بين المجتمع وجامعاته؛ بما يؤدي إلى تخفيف الضغط القائم على التعليم الجامعي، والإقبال عليه، وتحقيق الاستثمار الأمثل للثروة البشرية القائمة؛ لأن أي اقتصاد وطني إنما يتوقف على الطاقة البشرية التي تكون طاقة العمل، كما أن الاستثمار القروي لتحسين ظروف المعيشية والعمل هو أحد الأبعاد المنتظرة أن تقدمه هذه المؤسسات، والذي يكمن في قدرتها على تحويل هذه الخبرات والحرف إلى ميادين إنتاجية، والتعلم إلى التدريب والتأهيل، ومعرفة أسرار المهنة إلى طرق للتطوير والتحسين، والقدرة على الأداء إلى إنتاج يمكن تسويقه.

(4) بناء أرضية خصبة لتقديم الدعومات والمساعدات بصورة أكبر:

إن اتساع جهود منظمة اليونسكو لمحو الأمية الأبجدية قد أسهم في اتساع نطاق المفهوم الضيق لمحو الأمية، فبدلاً من أن يكون غاية في ذاته عُدَّ طريقةً لإعداد الإنسان؛ للقيام بدور اجتماعي وحضاري واقتصادي أبعد من حدود محو الأمية البدائي الذي يشمل مجرد تعليم القراءة والكتابة (الرياض – 2004م)؛ ولذلك فتبني هذه الفكرة، وحسن استغلالها، والترويج لها سيضاعف من حجم تلك المساعدات والدعومات المقدمة بصورة أكبر من المنظمات الدولية والهيئات المانحة؛ نظراً لتعدد الأهداف المحققة لهذه البرامج، وتلك الصناعات والأعمال الحرفية، وللاعتبارات الاتية:

أ) اكتشاف المخزون الكبير من التراث الإنساني الذي تملكه الدول الفقيرة، ولا يزال غائبًا عن الدول الغنية ومحاولة التعرف على أنماط تفكير جديدة في ثقافات غير ثقافتها (عبد اللطيف، 2004م: ص17).

ب) قدرتها على محو الأمية الوظيفية، وتحسين مستوى قطاع واسع من الأفراد والأسر، والعمل على زيادة الإنتاج، وهو الهدف البعدي من محو الأمية الأبجدية.

ج) تعد أفضل البرامج الممكن تقديمها لإستراتيجية التخفيف من الفقر والبطالة.

المبحث الرابع

المتطلبات الواجبة على مؤسسات التعليم العالي

للإسهام في تطوير الصناعات والأعمال الحرفية، وتنميتها.

تكمن تلك المتطلبات في الآتي:

(1) إحكام ربط المؤسسات التعليم العالي بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع:

إن مؤسسات التعليم في الوطن العربي بحاجة إلى مراجعة رسالتها لتتحول إلى مراكز للتعليم في المجتمع المحيط ومراكز علاقات اجتماعية أوسع، تسهل ظهور أشكال عدة من مجتمعات التعلم، فتشكل بذلك شبكات تنمي علاقات المتعلمين الاجتماعية والمهنية، وتمكنهم من العمل المنتج الكفاءة عن طريق الاهتمام بالآتي:

أ) تنمية الإحساس الاجتماعي:

على مؤسسات التعليم العالي أن تنمي لدى الفرد الإحساس الاجتماعي؛ بمعنى إدراكه لما يعاني فيه المجتمع من مشكلات، تحمل تبعات دوره في ترقيته عن طريق الإشتراك في علاج تلك المشكلات (أحمد، 1989: ص130)، وحتى يصبحوا قادرين على التكيف مع البيئة المحلية، وتسخيرها لخدمة مصالحهم، ومن خلال الاستفادة ما أمكن من خبرات وتجارب وعلوم غيرهم، تمكنهم من تحديد أفضل الممارسات الحرفية واليدوية، ومن ثم وضع نظام لتطويرها، وتحسينها؛ بغية معالجة مشكلات البطالة والفقر القائمة بصفتها إحدى أهم المشكلات التي تهدد الاستقرار الاجتماعي في استمراريتها.

ب) تغيير استراتيجية التعليم ووسائله بما يؤدي إلى رفع مكانه العمل اليدوي:

إذا كان العمل يشكل أحد الأركان الرئيسة في فكرنا الاجتماعي على اعتبار أنه السبيل لتطوير الفرد، والمجتمع، وما يرتبط به من تزايد معدل ومستوى الدخل القومي؛ فإن ذلك يعد إستراتيجية ينبغي أن توضع في الاعتبار حينما يحدد للتعليم إستراتيجاته، ووسائله. (أحمد، 1989: ص182)؛ ولذلك على مؤسسات التعليم العالي أن تراجع برامجها؛ لتجعل من أنشطة خدمة المجتمع والتعليم المستمر الحالية، والتي تعد حاليًا ثانوية تعليمًا موازياً للبرامج الجامعية (عبد اللطيف، 2004م: ص25)؛ ذلك إن زيادة وكبر حجم التكاليف الثابتة التي تمثل الجزء الأكبر من التعليم الجامعي قد أسهمت في رفع كلفة الطالب الجامعي، وفي مقابل مواجهة الزيادة على الطلب في التعليم العالي للأعداد المتخرجة من التعليم الأساسي، وقلة العائد الاقتصادي لتلك المخرجات التي أسهمت في رفع نسبة البطالة والفقر في بلادنا، إضافة إلى محددات أخرى أسهمت في توسعها بمقادير متفاوتة، أهمها: (تدني معدلات النمو الاقتصادي، والكثافة السكانية – النمو السكاني – والأمية، وعودة العمالة المهاجرة من دول الجوار، وعدم قدرة السوق على خلق فرص عمل)؛ مما يتطلب تحديد فلسفة

واضحة، وأهداف محددة، تؤمن بأهمية العمل اليدوي في معالجة هذه المشكلات من خلال تدريب وتأهيل أعداد كبيرة؛ لامتهان الصناعات، وتلك الحرف اليدوية.

(ج) خلق قاعدة إنتاجية وطنية لقوى البطالة القائمة:

إن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية هي فرق في كفاءة البشر في الإنتاج (أحمد، 1989: ص130)،؛ ولذلك لإيجاد قاعدة وطنية لآلاف القوى العاطلة عن العمل، والمعاقة مهنيًّا لا يمكن أن نقوم بتحقيقه من خلال النقل عن الآخرين؛ لمحاولة اللحاق بهم؛ إذ ليس شرطًا الوصول إلى الإنتاج المتطور لتلك الدول بإمكاناتنا المحدودة؛ لأن ذلك أمر لا يقبله العقل؛ نظرًا لظروفنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بنا، إضافة إلى الخلاف البيئي بين نوعية البشر من حيث قيمهم، واتجاهاتهم نحو العمل والإنتاج والوقت(أحمد، 1989: ص182)، إن التفكير في كيفية البحث عن مخرج المأزق البطالة والفقر القائمة لهذا المجتمع بعمالته الكثيفة، وغير المؤهلة غالباً يقتضي أن نحاول البحث عن البرامج والأنشطة الإنمائية والإنتاجية التي تتصف بالآتي:

أ) برامج متنوعة لمختلف البيئات، ولأنواع من الأنشطة السكانية.

ب) قدرتها على تحويل الآلاف من القوى العاملة إلى قوى إنتاجية بأقل كلفة وجهد؛ لتمكن الشرائح الاجتماعية المختلفة من ذلك.

ج) الأخذ في الاعتبار مسألة الوقت المطلوب للتأهيل والتدريب؛ لتكون قصيرة المدى، وفي المناطق نفسها التي تتواجد بها الأسر؛ لأن التنقل قد يعيق مشاركة المرأة في ذلك.

وبالإمكان بصورة مرحلية أن نقوم في مسار مواز لذلك بتسخير عائد هذه القوى الإنتاجية؛ بعد أن تصبح منتجة إلى تحقيق الإنتاج المتطور الذي نبحث عنه. فإن برنامج صناعة الأحذية والحقائب الجلدية إنْ تم تنفيذه سيسهم في إيجاد الكثير والكثير من فرص العمل للقوى العاطلة والفقيرة؛ بما يؤدي إلى استغلال كمية كبيرة من الجلود التي يتم تصديرها بأبخس الأثمان؛ نظرًا لعدم توفر معامل دباغة الجلود، وتحسينها في البلاد، وعدم تدريب وتأهيل الأفراد لإمتهان هذه الحرفة كنوع من توجيه الطاقات، وتأهيل القوى لأعداد كبيرة من هذه الأسر، والذي لن يتحقق إنجاحه إلا من خلال العمل الجماعي للدور الأسري. كما أن تبني مشاريع إكثار العسل في عدد من المناطق في الجمهورية قد يسهم إلى رفع الإنتاج المحلي والوطني من كميات العسل ذات الجودة العالية، وتصديرها إلى دول الجوار، والذي بدوره سيؤدي إلى توفير فرص عمل، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وإلى رفع النمو الاقتصادي بوصفه من أهم المشاريع الحرفية ذات العائد الإقتصادي الجيد.

وهناك العديد من البرامج والآليات القائمة والمتوفرة لدى الباحث، القابلة للتطبيق والتنفيذ شريطة تبنيها بصورة عملية وجادة، بما يؤدي إلى إيجاد إستراتيجية فعلية لمحاربة الفقر والبطالة بنسب عالية وكبيرة؛ الأمر الذي يتطلب أن تسهم به مؤسسات التعليم العالي من خلال الدور البارز لإخراج مثل هذه الأفكار، وتطبيقها على أرض الواقع.

(2) تحويل مؤسسات التعليم العالي إلى منظمات تعلم.

إن مؤسسات التعليم الحالية تعتمد غالبًا على التدريس التقليدي، وتتجاهل أهمية التعليم والتعلم في مجال الصناعات اليدوية والأعمال الحرفية، والذي بدوره أدى إلى تخلي هذه المؤسسات عن قيادة شريحة واسعة في المجتمع اليمني، ولشريحة إنتاجية من الضرورة بمكان الإهتمام بها، ورعايتها، وتقديم العون والمساعدة لها، إذ يعتمد مستوى أداء الأفراد والمؤسسات، ومنها مؤسسات التعليم على مدى قدرتها على اكتساب المعرفة، وإنتاجها، وتطويرها، وتحويلها إلى منجزات: (منتجات - خدمات – صادرات).

إن التحول المطلوب هو أن تكسر الجامعات كل الحواجز القائمة بينها وبين مجتمعها الحرفي؛ لتفتح أبوابها للجميع سواء من ذوي المستويات التعليمية العليا أو المستويات التعليمية الأقل، كما يجب عليها استحداث نسقٍ، يهتم بتعليم الكبار، مستمر مدى الحياة، ولعقد شراكة حقيقية مع المجتمع بمؤسساته، ومنظماته لتطوير هذه الصناعات، وتلك الأعمال الحرفية تعليمًا وتعلمًا؛ لنشر وتجذير الثقافة الحرفية في الوسط الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص القروي والريفي. وإن التواصل بين هذه الأسر الحرفية ومؤسسات التعليم سيؤدي إلى إمكانية تطوير هذه الحرف؛ لأن هذه الأسر هي الأقدر على تحديد أفضل الممارسات المهنية والحرفية من خلال الخبرة التي اكتسبوها، وعلى إمكانية وضع نظام للتطوير، على أن تقوم الجامعات بإمدادهم بالمعرفة التي يمكن أن تسهم في إحداث عملية التطوير، فعلى سبيل المثال: قد تسهم هذه المؤسسات في إمكانية تقديم الخبرة الممكنة لتطوير صناعة الفخاريات والزجاج من خلال تقديم المعرفة لنوعية المنتجات المتطلبة، وكيفية تقديم التصاميم، والأذواق الجمالية لها بإضافة الأصباغ والألوان المطلوبة التي تعطي منها مناظر جمالية رائعة، إضافة إلى نوعية درجة الحرق، والأفران المستخدمة؛ لتحسين الإنتاج، مع إمكانية تسويقها، وتصديرها من خلال نقل تجارب الشعوب وخبراتهم في هذا المجال، وكذا نوعية المنتجات المحلية والخارجية المطلوبة، فتوفر بذلك الجهد المبذول في هذه الصناعات، وتحسن الإنتاج، وتؤدي إلى رفع العائد الاقتصادي لهذه الأسر بما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للمواد الخام المتوفرة، ولتوفير فرص عمل، ولتقليل الجهد والمسافة المتطلبين بذلهما من هذه الأسر؛ طبقًا لخبراتهم البدائية، وتجربتهم البسيطة التي اكتسبوها من أسلافهم، وتوقفوا عندها؛ لعدم قدرة هذه المؤسسات على مساعدتهم على التطوير والتحديث بما توصل إليه الآخرون، وهذه من أهم الأبعاد المطلوبة لمؤسساتنا التعليمية.

إن الدور القيادي لهذه الجامعات يتطلب منها أن تكون أداة فاعلة لإحداث الحراك التنموي داخل المجتمع خصوصًا في الجانب الصناعي واليدوي لهذه الحرف من خلال توسيع علاقتها الأفقية والرأسية مع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والحكومية؛ لتفعيل ذلك التجربة، وتجذرها في الوسط المجتمعي كثقافة.

(3) صناعة الأفكاروتحويلها إلى منتج.

إن تشريح التخلف لا ينهي تلقائيًّا حالة التخلف، فتشريح التخلف مهمة المفكرين، أما النهوض فمهمة التربويين أو الفئة الممتازة منهم (الرياض، 2004م)، ولذا فمجتمع الجامعة بما يملك من مفكرين وباحثين وتربويين هم أقدر الناس على إمكانية صناعة واستثمار الإنتاج المعرفي لهذه الصناعات، وبلورتها، وتحويلها إلى منتج.

إن الإنتاج الحرفي الحالي للأسر الإنتاجية يفتقر إلى التطوير والتحديث، فعلى سبيل المثال: تواجه الصناعات النسيجية نوعًا من الأزمة التطويرية لمنتجاتها التقليدية، وعدم قدرتها على الابتكار والتجديد والتنويع، وكذا في إمكانية حصولها على تصاميم تناسب الذوق والفن الجمالي، إضافة إلى عدم قدرتها على تخطي متطلبات السوق اليمني، والخروج لتلبية متطلبات سوق دول الجوار كنوع من التنويع المجدي اقتصاديًّا، وبدرجة أفضل.

وإن ارتباط هذه الصناعات بحياة شخص أفضل البشر محمد صلى الله عليه وسلم، ولبسه، يتطلب منا أن نجعل من بعدها التاريخي يتخطى العالم العربي ليشمل العالم الإسلامي بأسره، ويتطلب منا أيضًا استغلالها فكرةً، يمكن تحويلها إلى منتج، فالبرد اليماني واللحاف الحضرمي هما سمات تميز حضاري وإسلامي، يمكن الترويج لهما، وتسويقهما؛ ولذلك فالأزمة التي يعيشها حرفيو الصناعات النسيجية أوصلتهم إلى طريق مسدود، قد يؤدي إلى آثار سلبية منعكسة على مستوى حياة واستقرار هذه الأسر المهنية مما يتطلب التدخل الفوري للمحاولة في تقديم التصورات والرؤى الكفيلة بكيفية تطوير الإنتاج وتنويعه، ولمجاراة الزيادة العددية القائمة على امتهان هذه الصناعات والتدريب عليها بحثاً عن فرص عمل؛ ولذلك يتحتم على مؤسسات التعليم العالي البحث في الكيفية التي يتم بها استحداث طرائق وبدائل لبرامج وآليات عملية، يمكن أن يقدمها مجتمع الجامعة لهذه الشريحة من خلال البحث والتفكير في نوعية وحجم المشكلة التي قد تواجه آلاف الأسر التي تقوم بهذه الصناعة. كما إن تقديم برامج وتصاميم فنية رائعة لتحسين هذه المنتجات قد يوفر الكثير من الجهد المبذول من قبل هذه الأسر في عملية الإنتاج، بما يزيد من قيمة منتجهم، ويقلل من كلفته القائمة لعملية الإنتاج، وبما يسهم في مساعدة هذه الأسر على إخراجها من رتابتها غير المجدية في إنتاج تصاميم تفتقر إلى الذوق أحياناً، وإلى التناسق الجمالي، وبما يتطلبه من جهد تبذله هذه الأسر لهذه المنتجات بخبراتهم البدائية. كما أن استخدام المواد الخام المناسبة للإنتاج قد تسهم في توفير أعباء مالية لا يستهان بها عند توجيههم لاختيار أفضل المواد الخام للإنتاج والتحسين، والتي يمكن أن تُقدم لهم بصفتها معلومات وخبرات، يمكن أن تسهم في تقديمها مؤسساتنا التعليمية.

إن تقديم الأفكار والرؤى والتصورات الكفيلة بتحسين الإنتاج جودةً، ونوعاً، وبما يسهم من تخفيض الكلفة التقديرية، ويعطي أفضل الأسعار لتلك المنتجات لا يمكن تحقيقه إلا إذا أسهمت مؤسسات ومراكز التعليم العالي في ذلك من خلال دراسات تخصصية لتقديم المعرفة الممكنة،

والقادرة على تحويل هذه المواد إلى نتاج، ونتاج محسن يزيد من سعرها الفعلي؛ لرفع قيمتها الحقيقية القائمة إلى قيمة أكبر، ولا يأتي هذا إلا بتقديم المعرفة القادرة على تطوير الخبرة الحالية، بما يؤدي إلى التطوير المطلوب. فسعر السيارة التي تشتريها مثلاً ليس هو السعر الحقيقي للمواد الخام المستخدم في صناعتها، بل يفوقه بصورة كبيرة، وذلك ناتج عن المعرفة التي أمكن فيها التطوير والتحسين لتكون بهذا السعر الفعلي الحالي، وكذلك في هذه الصناعات إن صناعة الأفكار يمكن توليدها من الوسط الحرفي؛ لكونهم أقدر الناس على التوصيف الحرفي لأسرار تلك المهن، ولذلك فالتواصل معهم، ومعرفة آرائهم، والتعرف على همومهم ومشكلاتهم المعترضة قد يسهم في عملية التطوير والتحسين.

كما أن دراسة حاجة السوق الاستهلاكية بإمعان قد يشكل مصدرًا مهمًّا لبلورة وطرح أفكار قد تساعد في إيجاد برامج وآليات عملية، يمكن تقديمها إلى الوسط الحرفي، وتحويلها إلى منتج فعلي. وإن الإرتباط الحقيقي بالمجتمع الريفي يقتضي أن تجعل من الاستثمارات في المجتمع القروي أحد الأبعاد المتطلبة لمؤسسات التعليم التي ينبغي أن تضعها في اعتباراتها.

وأن رصد المكافات والحوافز المالية للإسهام في عملية التطوير والتحسين كنوع من النفقات الاستثمارية من المفترض أن تحرص الجامعات اليمنية على القيام به، وبما ينعكس بصورة إيجابية على مسار هذه الصناعات وتلك الحرف اليدوية.

(4) **العمل على ترشيد كفاءة الإنفاق العام لضمان جودة التعليم والاستثمار في المجال الحرفي.**

ترى لين (Leen: 2003م: ص37) أن معظم الدول تحرص اليوم على أن تتأكد من أن مؤسسات التعليم العالي تستطيع الإجابة عن الأسئلة التالية:

هل تخطط لإعداد خريجين يحتاج إليهم المجتمع؟

وهل الميزانية التي تصرف على التعليم تنفق بطريقة ملائمة؟ وهل تعمل بفاعلية؟

وهل تخرج الكوادر التي يرغب بها المجتمع؟

إن ضمان جودة التعليم لهذه المؤسسات يتطلب من هذه المؤسسات أن تصمم آليات داخلية تضمن لها وللمنتسبين إليها ولأولياء الأمور والمجتمع المحلي جودة برامجها، وخدماتها التعليمية (عبد اللطيف، 2004: ص37). وإن التصريف الأمثل لموازنة هذه المؤسسات يقتضي أن توجه هذه المؤسسات جزءًا من نفقاتها الاستثمارية لتطوير هذه الصناعات، وتنميتها، بدلاً من النفقات الاستثمارية الاستهلاكية كالأثاث، والمكاتب، والسيارات؛ نظراً للكلفة التقديرية الاستثمارية الأقل في مجال الصناعات والحرف، والعائد الأكبر والسريع، وبما قد يسهم في تطوير الأداء، وتحسين الإنتاج. وباتجاه آخر يمكن أن تسارع الجامعات إلى تقديم الخدمة المجتمعية لقطاع واسع من المغتربين في دول الخليج من خلال مراكز خدمية للقيام بتأهيلهم، وتطوير أدائهم المهني على اختلاف مهنهم، وأعمالهم الحرة كبديل مناسب من الناحية الاستثمارية لما يتم تقديمه لهم حاليًّا من قبل بعض الجامعات

اليمنية هناك، باعتبار أن هذه الخطوة تمثل أهم الحلقات المفقودة، والمتطلبة كحاجة لهذه العمالة، والتي لم تحرص مؤسساتنا التعليمية على تقديمها.

(5) توظيف التفكير المنظومي لهذه الصناعات:

(خاماتها – إنتاجها – تطويرها – تخزينها – تغليفها – تسويقها) على أن يصبح توظيف هذا التفكير إستراتيجيًّا تسعى جميع مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيقه والمنافسة في الإسهام بدور أكبر لتحقيق الإنتاج المطلوب، والمضاعفة، وتحسين الجودة. إن المنظومة المعرفية التي يمكن أن يسهم بتحقيقها أعضاء هيئة التدريس والباحثون في هذه المؤسسات كل في تخصصه، وما مكنته قدراته من اكتسابه سيؤدي إلى توافر الحقل الحرفي، وإغنائه بالمعلومات المطلوبة عن خامات البيئة المحلية المتوافرة، وجدواها الاقتصادية، والطرائق الفضلي؛ لإنتاجها، واستغلالها، وكيف يمكن القيام بتطوير، وتحسين الأداء لهذه الصناعات؛ وتلك الأعمال، وما البدائل الممكنة لذلك، والأذواق الجمالية؛ لعرضها، وتقديمها، وحسن تغليفها بالطرق الناجحة لعملية تسويقها في الأسواق المحلية والخارجية.

إن مساعدة المجتمع بطرقه البدائية، وخبراته الذاتية لأفراده في الامتهان الحرفي واليدوي لهذه الصناعات يتطلب بأن تقوم الجامعات بتقريب المسافات لهم في تقديم ما أمكن؛ لتوفير الكلفة والوقت والجهد؛ لتطوير هذه الحرف من خلال تقديم الرؤى والتصورات الكفيلة بتحقيق ذلك. إن استغلال البيئة البحرية لأكثر من ألفين ومائتي كيلو متر تحويها السواحل اليمنية يتطلب أن يوضع كأولى الاهتمامات القائمة لمؤسسات التعليم العالى بما يعد حفلاً مهمًّا، يجب أن تسهم الجامعات في تناوله، ومعالجته من خلال تقديم الرؤى والتصورات الكفيلة باستغلاله الاستغلال الأمثل بصفته بديلًا قائمًا لتصدير الأسماك إلى دول الجوار بالطرق الحالية، والعائدات المتواضعة لهذه الثروة وللتفكير في الآتي:

1- كيفية استغلال أمثل لأكبر ثروة سمكية، تمتلكها، وعلى أطول ساحل يمتد من جزر فرسان في البحر الأحمر إلى المهرة في الخليج العربي.

2- خلق فرص عمل أكثر لمختلف الأسر المتواجدة على طول هذه السواحل.

3- تحقيق عائد أكبر لتلك الصناعة عن طريق وسائل أجدى، وطرق أمثل؛ لرفع العائد ومضاعفة الإنتاج.

4- البحث عن أفضل الأسواق الممكنة لعملية التسويق؛ لتكون بدائل للأسواق الحالية في دول الجوار.

وبذلك تستطيع أن نحول القيمة الحقيقية لبيع ثلاجة أسماك صغيرة زنة ثلاثة أطنان في السوق السعودية إلى ثلاثة أضعاف بيعها في أسواق بديلة كالصين، أو في أية دولة أوروبية، إضافة إلى توزيع وتجزئة الجهد المبذول للإنتاج على عدد يفوق مائة شخص، بدلاً من عشرة أشخاص. والذي

يمكن أن يتم من خلال عملية تجفيف السمك الحرفي، وتغليفها على مستوى الأسر في المنازل من خلال تدريبها على استخدام أفضل الطرق الممكنة لعملية التجفيف، وتطوير طرقها البدائية، وبطرق صحية، وكذا استخدام أفضل الوسائل العملية التجفيف والتغليف، ثم الإسهام في تكوين شركات تصدير ممكنة من القطاع الخاص لشراء الإنتاج من هذه الأسر، وتصديرها بما يؤدي إلى توفير مئات الآلاف من فرص العمل، ويضاعف من عملية الإنتاج، ويزيد من عائداتها الاقتصادية، كما يمكن استخدام الفضلات الناتجة عن عملية التجفيف؛ للمساعدة في تربية الدواجن باعتبار أن الفضلات السمكية من أفضل الأغذية لتربية الدواجن، وإكثارها، والذي يعد حرفة أخرى يمكن المساهمة في تطويرها، خصوصًا في المجتمعات القروية؛ لسهولتها، وجدواها الاقتصادية؛ ولتوفير جزء من مستلزمات الاكتفاء الذاتي الغذائي من اللحوم والبيض.

إن توظيف التفكير المنظومي لهذه الصناعات بُعدًا آخر، يجب أن تحرص عليه مؤسسات تعليمنا العالي بتتبع ورصد خامات ومصادر البيئة اليمنية المتوفرة، واختيار أفضل الوسائل، وأنسبها؛ لإمكانية الإنتاج مع محاولة التطوير والتحسين، ومن خلال عملية التدريب والتأهيل لتحقيق نتاج أقوى، ولنوعية أفضل، والبحث عن أسواق لها، وإشراك مؤسسات القطاع الخاص في ذلك، وبما يلبي حاجاته، ومتطلباته، ومتطلبات المجتمع.

(6) تقديم البرامج والآليات العملية القابلة للتنفيذ:

إن المشكلة الحقيقية لهذه الصناعات تكمن في عدم إدراك الأهمية التي يمكن أن تسهم بها هذه الصناعات والحرف اليدوية؛ لتحقيق نوع من الحراك الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي في الوسط المجتمعي. إن أحد البرامج التي يمكن التعرف على مكوناته، ومناقشته، وتحويله إلى فكرة يمكن تطويرها؛ لتصبح انتاجًا من خلال عملية التدريب والتأهيل لكثير من الأسر؛ لتصبح إنتاجية، هو مشروع صناعة الأحذية والحقائب، وللمؤشرات الآتية:

أ) توفر المواد الخام ممثلة بكميات الجلود الناتجة عن الكميات الكبيرة الاستهلاكية للحوم.

ب) توفر الطاقة البشرية التي يمكن تدريبها، وتأهيلها ممثلاً بالأسر.

والحلقة المفقودة في ذلك تكمن في الآتي:

أ) توفر سوق للمنتجات التي ستقوم بتدريب الأسر على إنتاجها.

ب) توفر المواد المساعدة لعملية الإنتاج كالقواعد، ومكائن الخياطة، وغيرها من المستلزمات المتطلبة لتجهيز الإنتاج.

ج) توفر مدبغة، تقوم بدباغة الجلود، وتلوينها بالأصبغة. وكمقترح يمكن أن تقوم المؤسسة الاقتصادية اليمنية بتوفير المستلزمات الخاصة بالإنتاج من مدبغة وغيرها من مستلزمات، والشراء منهم الإنتاج الحرفي على أن تتم عملية التدريب والتأهيل من خلال دورات قصيرة المدى لهذه الأسر لتصبح منتجة. وبذلك نكون قد استطعنا أن نوفر الحلقات المفقودة، بما يسهم في توفير آلاف الفرص

من العمل للأسر، ويرفد السوق المحلية بأهم المنتجات الاستهلاكية من الحقائب والأحذية، وبالإمكان التطوير للقيام بعملية التصدير إلى السوق الخارجية. وإن من الأهمية بمكان أن يتم الحرص في هذه البرامج والآليات المقدمة على أن تكون شاملة لجميع حلقات الفكرة، وهو ما تم تأكيده عند الحديث عن التفكير المنظومي لهذه الصناعات، وعن طريق الدراسة التتبعية من نشأة الفكرة، وتوليدها مروراً بعملية الإنتاج، ووصولاً إلى تسويقها وترويجها.

النتائج والتوصيات المقترحة:

إن الاهتمام بالصناعات والأعمال الحرفية، يتطلب من مؤسسات التعليم العالي أن تتحول إلى مراكز إشعاع قيادي، وتنويري، وتوجيهي في استغلال التكامل الاجتماعي والأسري فيما بين السكان وبالأخص الريفي. وكذا الأصالة التاريخية، والحضارية والثقافية لمجتمعها، ومحاولة عكسها على نظامها التربوي والتعليمي. إن تبني مؤسسات التعليم العالي لهذا المشروع القومي سيمثل نقلة نوعية للدور الذي ينبغي أن تقدمه هذه المؤسسات لمجتمعها، وبما ينعكس بصورة إيجابية على تطوير أداء هذه الصناعات، وتحسين جودتها، ويسهم في إيجاد الآلاف من فرص العمل لمشكلات البطالة والفقر، وآثارها السلبية. ولتحقيق نجاحات أكبر لتنفيذ هذا المشروع يجب أن يتم التركيز فيه على الأبعاد الآتية:

- التركيز على إنجاح هذه الأعمال يعتمد على العمل التعاوني للدور الأسري إذ أن الامتهان الفردي لا يتناسب معها لقلة عائداته الاقتصادية، ومردوده على مستوى الفرد.

- العمل على إيجاد سوق لشراء المنتج الحرفي على المستوى المحلي والخارجي، وهنا يمكن أن تقوم المؤسسة الاقتصادية اليمنية بدور كبير لتوفير متطلبات الصناعات والأعمال الحرفية من المواد الخام، والمستلزمات على أن تشتري منهم الإنتاج، وتقوم بتسويقه؛ لتقوم بدور التموين الاستهلاكي للمجتمع بحاجاته، ومتطلباته من المنتجات الحرفية كالملبوسات، والأحذية، والملايات؛ لتسويق التجربة، وإنجاحها، وشراء الإنتاج من الحرفيين لتسويقه، من خلال معارضها في جميع محافظات الجمهورية.

- المشاركة مع الحرفيين لإعداد التصاميم الفنية؛ لرفع مستوى الذوق الجمالي لهذه المنتجات، وتطويرها، ولجميع النتاج الحرفي.

- التعرف على متطلبات سوق العمل، والقطاع الخاص من هذه المنتجات، وتدريب وتأهيل الأسر الحرفية على تلبيتها وإنتاجها، وتطوير الفكر الإبداعي، والإنتاجي لهذه الصناعات.

- الاستغلال الأمثل لبرنامج الدعم المؤسسات الضمان الاجتماعي، بحيث يتم تحويل الدعم المالي المقدم إلى الأسر من منح مالية إلى دعم مشروعات إنتاجية لهذه الأسر، ولمرة واحدة بديلًا مناسبًا للدعم المالي الضئيل الذي يتم تقديمه شهريًّا غير المجدي لتحويل هذه الأسر إلى أسر إنتاجية بدلاً من أن تكون عاطلة، منتظرة للدعم المالي البسيط الذي تقدمه مؤسسات الضمان الاجتماعي.

- العمل على التنسيق مع وزارة التعليم المهني لاستغلال كليات المجتمع، ومراكز التدريب والتأهيل لدعم التأهيل الحرفي؛ لإقامة الورش، والدورات القصيرة والطويلة المدى؛ لتفعيل هذه الصناعات والأعمال الحرفية، وتطويرها.

- التركيز على أهمية دور وزارتي الدفاع والتربية لاستحداث سوق استهلاكية كالزي المدرسي، والزي العسكري، والحقائب والأحذية، وصناعة الملايات الصيفية والشتوية للمعسكرات، والقيام بإنتاجها حرفيًّا خلال تدريب هذه الأسر على الإنتاج، وتغطية الاحتياج القائم.

- التنسيق مع وزارة الثقافة والسياحة على تغطية كل فنادق الجمهورية بالملايات الحرفية كأهم الأبعاد السياحية المطلوبة للدور الفندقي، وهذا يساهم في خلق فرص عمل لإنتاج لحف وملايات متنوعة، وتحف جمالية غاية في الإبداع.

- العمل على إعداد تصورات لإمكانية الاستثمار في مجال الصناعات الحرفية، فعلى سبيل المثال: يمكن التنسيق مع الشركات الكبرى المنتجة للخيط أن تقوم ببناء مصنع لها في اليمن؛ نظرًا للاستهلاك الكبير لكميات الخيط، وبما يقلل من كلفتها، ويؤدي إلى تشجيع زراعة القطن في اليمن.

- إقامة الورش، والمؤتمرات، والمعارض الإنتاجية السنوية لهذه الصناعات، وعرض كل جديد ومطور لهذه الصناعات، وإبرازها إلى المجتمع، وتشجيع المبدعين عند كل موسم على عرض هذا الإنتاج، الذي تشترك فيه كل فئات الطبقات الحرفية، على أن يتم تغطية ذلك إعلاميًّا؛ ليعطي منه بُعدًا ثقافيًّا واجتماعيًّا، وبما يسهم في تطوير الصناعة السياحية.

- يمكن أن تقوم المؤسسات والجمعيات الخيرية بدور المنظم والموجه للحراك الحرفي في أوساطها المجتمعية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1- أحمد حسين، المناهج بين النظرية والتطبيق 1989، عالم الكتب.

2- بدر صالح عبدي، الفقر والبطالة نشرة مؤسسة دعم التوجه المدني والديمقراطي.

3- الدمرداش عبد المجيد سرحان، المناهج المعاصرة، دار النهضة 1988م.

4- سيف العسلي، التقويم الاقتصادي للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية، شؤون العصر، العدد الثالث 1998م، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية.

5- عبد الرحمن الحداد، (1981م) السياسة الثقافية في الجمهورية العربية اليمنية، باريس اليونسكو.

6- عبد اللطيف حسين حيدر، الأدوار الجديدة المؤسسات لتعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة، مجلة كلية التربية، العدد 21 جامعة الأمارات 2004م.

7- عبده المطلس، المناهج التعليمية وواقعها في اليمن، المنار للطباعة، 1996م.

8- علي هود باعباد، نظم التعليم وفلسفاتها، 1994م، جامعة صنعاء.

9- مسح صحة الأسرة، تقرير وزارة الصحة 2003م. المركز الوطني للمعلومات.

10- مسح صحة الأسرة، تقرير وزارة الصحة 2004م. المركز الوطني للمعلومات.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Boyer E(1990) scholership reconsidered: priorities of the preofessorite. Aspecial report By Carnegie foundation san franciscoi: Josey -Bass pubisher
2. Taylor,f (1911) principles of scientific managegment. New york: harper Bros.
3. Leen,m(2003) streng Theneng world Bank support for quality assurance and accreditaion in higher education in east asia and the pacfic education sector unit. East Asia and the pacific Region. The world Bank.
4. Barrow R&, melburn, C. (1986) Critical Dictionary of educational Success, wealshave Books.
5. Grander, H. (1997) Intelligence reframed. New york Basic Inc.